(٦) الاقتصاد الاسرائيلي في النصف الثاني من العام ١٩٧١

لا شك ان اهم حدثين اقتصاديين حصلا في النصف الثاني من عام ١٩٧١ هما خفض قيمة العملة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ في اعقاب الاجراءات التي اعلنها الرئيس الاميركي في ٢٢ آب من نفس العام ، والاهمية المتزايدة لدور صناعات الاسلحة في النشاط الاقتصادي الاسرائيلي الذي اعلن عنه وكيل وزارة الصناعة حيث اعلن ان اسرائيل قد أصبحت من بين الدول المصدرة للاسلحة وان جزءا لا يستهان به من دورة الدخل في القطاع الصناعي هو نتيجة لانتاج مختلف أنواع الاسلحة. فيما يتصل بموضوع تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية فقد سبق ان عالجنا الموضوع بالتفصيل في العدد الماضي (راجع العدد ٥ ص ١٨ — ٢٩) . ولا تزال آثار التخفيض تتفاعل في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي وسنأتي على ذكرها وتحليلها في معرض استعراضنا لنشاط كل قطاع على حدة ، اما ازدهار صناعة الاسلحة فهو نتيجة حتمية لتوجيه المزيد من الموارد الاقتصادية صوب قطاع التسلح ومحاولة السلطات الاسرائيلية توفير معظم احتياجاتها من المعدات والذخيرة ، ويمكن مقارنة اسرائيل في هذا المجال وفي هذه الفترة بالذات بما حصل في الولايات المتحدة خلال الحرب الكورية وفي السنوات الخمس الاولى من الحرب الفيتنامية حيث نشأت صناعات عديدة لها علاقة وثيقة بقطاع التسلح وفي طليعتها الصناعات الاليكترونية . ويبدو ان عددا لا يستهان به من القوى العاملة في اسرائيل اصبحت مرتبطة بصناعات الدفاع والتسلح وبالتالي فان اي خفض في حجم ميزانية وزارة الدفاع مستقبلا سيؤدي الى حدوث آثار عكسية على ازدهار هذه الصناعة . غير أن هذه الظاهرة يجب ان لا تدفعنا الى الاستنتاج بأن ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي والذي يتمثل بارتفاع مستوى العمالة والزيادة السنوية الحقيقية في حجم الناتج الوطني مرتبط باستمرار حالة اللاحرب واللاسلم التي تسود المنطقة الان. فقد اثبتت كافة الدراسات الاختبارية بأن توجيه قسم كبير من الموارد الاقتصادية نحو التسلح يؤدي الى تردي الاوضاع الاقتصادية في المدى الطويل وان كانت بعض قطاعات الاقتصاد او على وجه التحديد بعض الصناعات المعنية قد تزدهر على حساب غيرها .

ميزانية ١٩٧٢/٧٣ : بدأ وزير المالية في وضع اللمسات الاولى لميزانية العام المالي ١٩٧٢/٧٣ . وتدل التقديرات الاولية على ان مجموع بنود الميزانية سيكون في حدود ٤،٦٧ مليار دولار ، اي ما يساوي ١٦،٢ مليار ليرة اسرائيلية بالمقارنة الى ٣،٦٧ مليار في ميزانية عام ١٩٧١/٧٢ . وقد ظهرت مؤخرا في الصحف الاسرائيلية مقالات عديدة تدعو الى ضغط مصروفات بعض الوزارات وفي طليعتها وزارة الدفاع حيث وصلت الى ارقام باتت تهدد الاقتصاد بأوخم العواقب . واكثر ما يزعج الرأي العام في اسرائيل ان ارتفاع حجم الميزانية يعني ارتفاع مستوى الضرائب وقد وصلت الى حد لم يعد المواطن قادرا على تحمل المزيد .

وكان حاكم مصرف اسرائيل المركزي الجديد ، موشي ساندبرغ ، الذي خلف دافيد هوروفيتز في منصبه ، قد اعلن في اول تصريح رسمي له بعد استلام منصبه الجديد بأنه لا بد من خفض النفقات الحكومية لجميع الوزارات دون استثناء بما فيها وزارة الدفاع تجنبا لتمويل العجز في الميزانية العامة بوسائل تضخمية . وكان بذلك يعلق على ما رددته الصحافة الاسرائيلية من ان هنالك عجزا مرتقبا في الميزانية لعام ١٩٧٢/٧٣ قدره ١٢٠٠ مليون دولار ، وانه اذا لم تصمم منذ الان ميزانية متوازنة فان هنالك خطرا من حدوث تضخم مالي لا يمكن السيطرة عليه .

ومن ناحية اخرى دعا حاكم المصرف المركزي الجديد الى الاستعانة بطلاب المدارس الثانوية لجني محصول الحمضيات هذا الشتاء حيث أن هنالك نقصا في اليد العاملة يتراوح بين ٢٥ — ٣٠ الفا خصوصا وان الاعتماد على المناطق العربية المحتلة لتزويد هذا العدد الاضافي غير مؤكد . ومن ناحية اخرى اكد ساندبرغ انه يتوجب على الحكومة تشجيع الانتاج المحلي من الصناعات الحربية لانها توفر على اسرائيل استعمال رصيدها من القطع الاجنبي لاستيراد ما تحتاجه من الذخيرة وقطع الغيار ، كما أنها تنعش في نفس الوقت الصناعات